

الاخبار

■ رئيس التحرير -
الحذر المسووع،
اراهيم المين

■ نائب رئيس التحرير -
بيار اليه صعب

■ مدير التحرير -

■ مدير التحرير -
محمد زبيب
حسن عريف
اليه حنا
امه اللشري
سك كرم

■ إدارة عامة شركة اخبار بيروت

■ المكاتب -
بيروت - شارع دويك
سائر كوتكورد - سائر كوتكورد
الطائف،الساحل
تلطكس:
01759500
01759500

■ الإلكترونيات -
الوكيل الصحفي
ads@al-akhbar.com
01759500

■ التوزيع -
شركة الهلال
01 - 666314-15
03 / 828381

■ الموقع الإلكتروني -
www.al-akhbar.com

■ صفحات التواصل

■ الفيس بوك -

■ AlakhtarNews /

■ AlakhtarNews @

■ AlakhtarNews @

■ Alakhtarnews- paper

سبعون عاماً على تأسيس باكستان

سعبد محمد *

باكستان التي تحتفل هذا العام بذكرى سبعين عاماً على قيامها (14 آب/ أغسطس 1947) هي في علم السياسة إحدى ثلاث تجارب بريطانية من عهد الإمبراطورية لإنشاء هياكل دول . شكلية . في مستعمراتها السابقة تقوم على أساس ديني. أوأوها كانت إسرائيل التي وإن قامت فعلاً بعد باكستان بأشهر عدة (14 أيار/ مايو 1948)، فإن مشروعها غدا قيد التحقق منذ أعلن وزير الخارجية البريطاني آرثر بلפור وعده السبى الذكر لإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين عام 1917، ونايتهاي كانت مملكة آل سعود في الحجاز ونجد، التي أخرجها البريطانيون إلى العلن في (27 كانون الثاني/ يناير 1927) قبل أن تُعاد تسميتها بالعربية السعودية عام 1932.

كان الاستعمار الأوروبي بعد الحربين العالميين قد بدأ يضعف على نحو لم تعد فيه عواصم الإمبراطوريات قادرة على تحمل التكاليف الباهظة لإدارة أملاكها عبر البحار، فبدأ بحث حثيث في أروقة بيروقراطياتها عن نماذج لإدامة الهيمنة وحفظ النفوذ من دون وجود مباشر على الأرض. أجريت تجارب عديدة لإنشاء منطومات خاضعة وخلفت كيانات مفتنة هشة تفقد مقومات التحول إلى دول وفق المفهوم الغربي الحديث، وغالباً بناءً على قرارات مرحّلة لموظفي وزارات الخارجية والصين بعقدة تفوق عرقي لا شفاء منها واستشراق مقيت. كان لا بدّ من منع قيام دول امم عبر الشرق كله يمكنها يوماً التحول إلى دول كبرى تنافس بروجوازيات أوروبا. ففصلت مصر عن السودان، وقسم المغرب، وخنق العراق بانتزاع الكويت، وقامت إسرائيل كحاجز استراتيجي بين شرق العرب ومصرهم وضمانة أكيدة لمنع قيام سوريا موحدة عبر شرق المتوسط، بينما قام تحالف الوهابية وآل سعود لحماية مصالح الغرب في ثروة الطاقة الجديدة. الهند التي هي بالفعل قارة هائلة كانت مرشحة نظرياً للتحول إلى ما يشبه مشروع صين عظمى تمتد عبر جنوب آسيا كله قسمت في النهاية إلى ثلاث دول متعادلة لم يكن لها أي وجود بشكلها الحالي في أي من مراحل التاريخ.

لم يكن استدعاء الدين كمحور لقيام أشباه الدول الجديدة هذه ابتكاراً بريطانياً بقدر ما فرض الدّين – الأرثوذكسي

بطلعته اليهودية والإسلامية . نفسه على المخططين البريطانيين أثناء خلقهم لعالم ما بعد الهيمنة الإمبراطورية المباشرة. فأنت لن تجد هدفاً أفضل من اليهود لإرسالهم خارج القارة نحو وطن مختلٍ أسطورياً، لكنه يخدم أغراض الاستعمار على أفضل وجه، إذ من دون دافع تدبير عميق لن يكون هنالك عدد كافٍ من الأوروبيين الأقحاح المستعدين للهجرة باتجاه واحد من دون عودة نحو الشرق، فكانت إسرائيل. والجزيرة العربية بسبب تاريخها الديني ومدنها المقدسة بدأ أنّ من المستحيل السيطرة على قبائلها بحكم ذي صبغة علمانية أو قومية، فكان لا بدّ من تصعيد تحالف متين بين الدّين وسلالة آل سعود الأقوى بين قبائل الصحراء، فكانت السعودية. أما في حالة الهند، فإن تفكك أمة متجانسة منذ آلاف السنين لن يكون واقعياً من دون شق المجتمع الهندي على أساس الأديان، فكانت باكستان، وبنغلادش لاحقاً.

حصاد تجربة الدول الدينية هذه كان مرأ، فقد تسلمت مقاليدها عقليات كرسّت الهيمنة الغربية على سكان المنطقة، وفتحت أبواباً غير مسبوقة للخلافات العرقية الدموّية التي لا يمكن محوها بين أقوام تعايشت بشكل لا باخر عبر القرون، وانتجت شعوباً كاملة صامدة بالمانوانيا ومحدودية القدرة على تقبل الآخرين وتعادي جيرانها والأقليات بين مواطنيها، وانخرطت دون هواده في خدمة مشاريع المستعمر، كلا في موقعه الإقليمي، وقدمت نماذج كانتها كوارث من دول فاشلة على الصعيد الإنساني ومشوّهة في انظمتها الاقتصادية والاجتماعة.

بالطبع، إن المخططين البريطانيين الذين نفذوا هذي المشاريع السياسية الشاذة ربما لم يكونوا أقنسم في أي وارد تختل نجاحهم الأسطوري في زرع هذه الكيانات النقيضة لكل استقلال أو تقدّم حقيقي لسكان المنطقة. بل إن محمد علي جناح نفسه الذي قاد قيام الدولة باكستانية وفق الإيحاء البريطاني المسمّر منذ 1908. ولم يعمر طويلاً بعدها – كان سيصاب بخيبة أمل من الأوضاع التي انت إليها الشعوب الهندية المسلمة بعد قيام باكستان تماماً كما ضاعت رؤى قادة مرحلة الاستقلال . الشكلي . في الهند الصغرى.

لغد شهدت باكستان تحديداً انحرافاً عن رؤية جناح الجامعة التي كان لها ان تستوعب سكان المحافظات الغربية للهند



لم يقدم مسخ الحكم الديني لباكستان سواه تعطيل قيام الدولة الوطنية (أ ف ب)

في جمهورية جديدة أقرب إلى نسق علماني. تلك الرؤية أضصلت على أيدي الإسلاميين المنظرين . بعد غياب المؤسس في 1949. الذين وإن عارضوا تقسيم الهند من حيث المبدأ قبل تحقق التقسيم فعلياً . فإنهم لم يتورعوا عن الففز على مفاصل سلطة الدولة الغربية، ودينوا صبغة إسلام حد أخذ شكله الرسمي المعلن من خلال نص دستوري مرر على عجل، واعتمد عام 1949. جعلاً السيادة في الدولة باكستانية مستمدة من الله، الأمر الذي سبّب اعتداءات سعباً إلى اختساب شرعية لا تمتلكها الدماء البرينة بينها، وانتهى إلى انفصال بنغلادش ذات العدد الكبير من الأقليات،

انخرط ضياء الحق في خدمة تعليمات لندن وواشنطن بإخلاء مشهود

انخرط الجنرال ضياء الحق في خدمة

الصحيح؛ إنه تصريح اعتدائي على وجود الأمة وعلى سيادتها وحقوقها. ومجرد إعلانه كان يجب أن يكون سبباً كافياً لإثارة نغمة الأمة واحتجاجها ومقاومتها، ولكن الأمة، في ذلك الوقت، كانت جسداً بلا روح- كانت لا تزال صريحة الحزبيات الدينية وضحية أحقادها الوبيلة.

لم يكن في سوريا، المعينة قبل غيرها بالمخطط الاستعمارية الغربية التي تستهدفها في وجودها ومصيرها، وعي قومي ولا نهضة قومية. وكانت أولى اختلاجات توقها إلى الحرية والنهوض اختلاجات العقيلة الرجعية التي لم تكن ترى، في نظرياتها، غير الرجوع إلى حالة ماضية عارضة. لم يكن لسورية امر وولع من أول الناشطين أنه يجب أن يكون لها أمر وأن يكون امرها في يدها.

لولا اتفاقية «سايكس – بيكو» لما كان «وعد بلفور»

هذا كانت قواعد العمل القومي في فلسطين وفي كل بقعة من بقاع الوطن السوري. وهي قواعد فاسدة لا تضمن لئامة حقوقها ولا تفقح امامها طريق النهوض والتغلب على خطط الذين يريدون لها الموت والفناء.
مذاك، والبلاد السورية تواجه مجموعة



تعليمات لندن. ولاحقاً واشنطن . بإخلاص مشهود، فأرسل قواته لتدريب الجيوش الكروتونية في دول الخليج والمشرق العربي على قمع السكان المحليين، وتعاون مع العربية السعودية على امتلاك السلاح النووي وفتح أبواب البلاد للدولارات الوهابية كي تعتم كما أرادت بعقول جيل كامل، وكرس هيمنة اليمين الديني المحافظ على المواطنين، وجعل من باكستان مجرد تابع ذليل لمشاريع وكالة الاستخبارات المركزية في أفغانستان خلال فترة الحرب الباردة. ولاحقاً بعد غيابه وتولي الجنرال مشرف القيادة، كانت باكستان قد أدرجت حليفاً لا يمكن إغفاله في شن حروب واشنطن المزعومة على الإرهاب.

لم يقدم مسخ الحكم الديني لباكستان سوى تعطيل قيام الدولة الوطنية التي يمكن أن تعدل بين مواطنيها بغض النظر عن مرجعياتهم الدينية، وأسست ثقافة شعب . كان حينها مصاباً بالصدمة من وجع الانفصال عن البلد الأم – على عدم التسامح مع الآخر المختلف والطائفيات المريضة، إضافة إلى التعطش المتصاعد لشهية اليمين المتطرف إلى مزيد من التنازلات والتقدمات. هذا كله بالطبع من دون ذكر التخلف الاقتصادي والاجتماعي واستمرار التقاليد البالية، وانعدام حقوق الإنسان، وانتشار الفساد في كافة مفاصل المجتمع، ولا سيما بين قياداته العليا ونخبه. وهي نتيجة يبدو أنها متطابقة تماماً مع حصاد التجربتين السعودية والإسرائيلية . إذا تركنا العوامل المحلية جانياً، الأمر الذي يجعل العيب في النموذج البريطاني الأساس بقدر ما هو أيضاً نتيجة ختمية لفشل النخب الحاكمة في خدمة بلادها وقامرها لتسهيّلها انخراط اقتصاداتها في لعبة العولة العالمية على حساب الفقراء.

ما هو مستقبل مجتمعات نموذج النؤلة الدينية؟ لا يكاد يكون هنالك خلاف يذكر على أن التجربة مهما طالت زمنًا فإنها شذوذ سينتهي عاجلاً أو آجلاً، وهذا امر لا شك تدركه نخبها الحاكمة أكثر من غيرها، وربما فسر خضوعها الذليل وغير المشروع للهيمنة الغربية. لكن تلك النهاية عندما تصلها هذي التجارب، فإنها ستكون دموّية وقاسية حتماً، وبمنابة استكمال لدورة العنف وبحور الدماء التي سالت لحظة ولادة تلك الدول الاصطناعية الثلاث التي يد الغالبة البريطانية الخبيثة.

* باحث عربي

تحديات، داخلية وخارجية، يزيد على المستوى السوري، والاتحادية الجبهوية على المستوى العربي العام، والدولة والديموقراطية القومية التي تفصل فصلاً تاماً الدين عن الدولة.

إذ ننتخب، اليوم، هذه الذكرى الاليمة، ذكرى وعد بلفور، فلنعد طرح السؤال الكبير: ما الذي جلب على شعبنا وأمتنا هذا الويل؟ ما العمل لتحويل جزرنا إلى مدّ نستعيد من خلاله حقوقنا القومية المعتصبة في فلسطين وكيليكيا والإسكندرون وسيناء بدورها، عجزاً فاضحاً عن أن تكون بدايةً عن الأنظمة السياسية القائمة، على الرغم من تضحياتها الكبرى التي تسجل لها على امتداد تاريخها، فإن أصواتاً كثيرة، سياسية وفكرية وأكاديمية، وإعلامية وأزنة-على امتداد الساحة القومية، تتمسك بانتمائها القومي في عالم تتصارع فيه الأمم والقوميات على المصالح والنفوذ، وتتشارك، على اختلاف تياراتها ومشاربها، الدعوة إلى قيام دولة الوحدة والسيادة القومية. رداً على دوليات سايكس - بيكو ولفور، صنعية الاجنبي، هذه الأصوات ترتفع اليوم، مطالبة باتحاد مشرقى، أو (كوتفدرالية مشرقية) بحسب بعض الأبيات الحديثة، وبدولة مدنية، ونظام حكم علماني، مستلهمه في دعوتها الجريئة الأفكار القومية القديمة، لا سيما مبادئ أنطون سعاده القائلة بالوحدة القومية على

بيرونه إصلاحاً ونزاه محاصصة!

اختيار الأنسب وصحة التمثيل بالوسائل الديمقراطية، هذا يُضعف، بالتأكيد، الدعوة للتخلص من السلبيات القديمة المتوارثة، طالما أن قوى حديثة وناشئة تنسج على نفس النوال.

إن تفعيل المحاصصة قد تكامل، وأحياناً، دون قفزات، مع محاولات دؤوبية ليس فقط لتشويه وتجاهل البنود الإصلاحية في تسوية «الطائف» ودستور البلاد، بل أيضاً للتخلص من هذه البنود نهائياً. حصل ذلك في اجتماع بعيدا التشاوري لجهة المطالبة بتجميد المواد الدستورية المتعلقة بإلغاء الطائفية السياسية. وتكرر هذا الامر في النقاش الطويل بشأن قانون الانتخاب الجديد لجهة تكريس الطائفية بحيث تنتخب كل طائفة ممثلها (المشروع على العكس من وظيفتها، تؤكد للمعنيين بها أنهم يسيرون في الطريق الصواب، وأنهم ينبغي أن يواصلوه بثقة أكبر، وفق منطق أن أوضح دليل هو ما شهد به الأعداء قبل الأصدقاء!

لا يمر أسبوع دون أن يطالعنا صاحب العهد أو مساعدهن له بتأكيد إنجازاتهم في الرئاسة والحكومة والتدابير والمواقف... لا يعاؤون بما تنطوي على مسالة نسبة هذه الإنجازات، بمعزل عن طبيعتها، حصرياً، لظرف واحد هو العهد نفسه. قد «يتطفل» أحياناً، رئيس الحكومة، مبرراً أو ممتناً، بأنه هو من بادر في مسالة الرئاسة الأولى، وفي تشكيل الحكومة، وفي بيانها الوزاري، وفي قانون الانتخاب وصولاً إلى «السلسلة»...

لكن رئيس الحكومة لا يُلغ ولا يدعي أكثر من فضل المبادرة دون الزعم باحتلاك «مشروع إصلاحي» متكامل للبلد، وللمنطقة عموماً إذا أمكن:

«الإصلاح والتغيير»، وفق أصحابه، كما لاحظ كثيرون ولاحظنا، هو «إصلاح» توازنات منظومة المحاصصة بحيث تتأمن «الميثاقية»، وتُزال «الدمية»، وتتحقّق «المنافسة» بين المسلمين والمسيحيين... هذا التوصيف للإصلاح والتغيير، المعني هنا، قد لا يكون مثالياً من حيث شموليته وبقته، لكنه، بالتأكيد، لا يظلم حملة لوائه: لا من حيث الشكل ولا من حيث المضمون: فمن شعار «الرئيس القوي» إلى مظاهرات ومظاهر الاحتفالات بالنصر على طريق «نصر الشعب» وفيه، إلى استعادة ثنائية

طائفية قديمة على مستوى السلطة في مجلس الوزراء خصوصاً، إلى تسخير المؤسسات الرسمية لخدمة سياسات وعلاقات نفوية شبه كاملة، إلى كل التعيينات (ما تقدم منها وما تأخر) وفي كل الحقول والمجالات السياسية والعسكرية والأمنية والقضائية والديبلوماسية والتربوية... في كل هذا السياق حرص أكيد ومتجدد على مواصلة مسار «إصلاح» بات أقرب إلى وهم إمكانية استحضار غلبة بانأدة (بالتطيل على الأقل) منه إلى تطبيق «المنافسة» التي يتكرر الادعاء بأنها دائمة وليست مؤقتة في تسوية «الطائف»؛ ومعروف أن هذه التسوية، المكترسة دستورياً، وضعت آلية متكاملة لإصلاح النظام: بتحريره من المحاصصة الطائفية والمذهبية، وإجالة الهواجس الطائفية إلى «مجلس شيوخ» محدد ووطنية وراسخة وبنية مؤسساتية متينة...

ليس من المناسب أبداً إهمال مواقف سياسية عبّر فيها العهد رسمياً، عن رفض المطالب والسياسات الأميركية والصهيونية في موضوع المنطقة والصراع فيها وفي مسالة المقاومة ودورها. الخشية أن تكون تلك السياسات مشروطة بتأييد النهج الذي أشرنا إلى محاوره في السياسات والعلاقات الداخلية ضمن منظومة المحاصصة المشكو منها والتي تقوم على تسخير موارد البلاد والسائر للعباد لمصلحة قوى وأفراد يتذرعون، بالدفاع عن «حقوق» طوائفهم، لإقامة ديولات مانعة لبناء دولة حصينة: بمواطنة متساوية ووحدة وطنية راسخة وبنية مؤسساتية متينة...

كتب الأستاذ نقولا ناصيف (صحافي المستقبل بدرجة ملحوظة من الحيادية) يوم الثلاثاء، الماضي في «الأخبار»: «في أقل من سنة في عمره لم يسبق لعهد أن خلف وراءه هذا الكم من السوابق الدستورية والقانونية في مدة قياسية كهذه». طبيعي أن ذلك ليس مسؤولية العهد وحده، لكن للعهد مسؤولية مبرزة، حالياً، ولا شك!

* كاتب وسياسي لبناني

سعد الله مززعاني *

يُستحسن، بدءاً، تبديد أي انطباع من نوع أنه في سياق ثنائية «الإصلاح» و«المحاصصة»، ثمة، من المعنيين، من يلتبس عليه الأمر، أو أنه لا يدرك ماذا يفعل. ولذلك فالنقاش يدور هنا حول كشف مسار تعيوي إعلامي، مخادع نوعاً ما، من حيث هو لا يسمى الأشياء، تماماً، بأسمائها، وذلك لإضفاء طابع وطني مشرف القيادة، كانت باكستان قد أدرجت حليفاً لا يمكن إغفاله في شن حروب واشنطن المزعومة على الإرهاب.

لم يقدم مسخ الحكم الديني لباكستان سوى تعطيل قيام الدولة الوطنية التي يمكن أن تعدل بين مواطنيها بغض النظر عن مرجعياتهم الدينية، وأسست ثقافة شعب . كان حينها مصاباً بالصدمة من وجع الانفصال عن البلد الأم – على عدم التسامح مع الآخر المختلف والطائفيات المريضة، إضافة إلى التعطش المتصاعد لشهية اليمين الديني المتطرف إلى مزيد من التنازلات والتقدمات. هذا كله بالطبع من دون ذكر التخلف الاقتصادي والاجتماعي واستمرار التقاليد البالية، وانعدام حقوق الإنسان، وانتشار الفساد في كافة مفاصل المجتمع، ولا سيما بين قياداته العليا ونخبه. وهي نتيجة يبدو أنها متطابقة تماماً مع حصاد التجربتين السعودية والإسرائيلية . إذا تركنا العوامل المحلية جانباً، الأمر الذي يجعل العيب في النموذج البريطاني الأساس بقدر ما هو أيضاً نتيجة ختمية لفشل النخب الحاكمة في خدمة بلادها وقامرها لتسهيّلها انخراط اقتصاداتها في لعبة العولة العالمية على حساب الفقراء.

ما هو مستقبل مجتمعات نموذج النؤلة الدينية؟ لا يكاد يكون هنالك خلاف يذكر على أن التجربة مهما طالت زمنًا فإنها شذوذ سينتهي عاجلاً أو آجلاً، وهذا امر لا شك تدركه نخبها الحاكمة أكثر من غيرها، وربما فسر خضوعها الذليل وغير المشروع للهيمنة الغربية. لكن تلك النهاية عندما تصلها هذي التجارب، فإنها ستكون دموّية وقاسية حتماً، وبمنابة استكمال لدورة العنف وبحور الدماء التي سالت لحظة ولادة تلك الدول الاصطناعية الثلاث التي يد الغالبة البريطانية الخبيثة.

تحديات، داخلية وخارجية، يزيد على المستوى السوري، والاتحادية الجبهوية على المستوى العربي العام، والدولة والديموقراطية القومية التي تفصل فصلاً تاماً الدين عن الدولة.

إذ ننتخب، اليوم، هذه الذكرى الاليمة، ذكرى وعد بلفور، فلنعد طرح السؤال الكبير: ما الذي جلب على شعبنا وأمتنا هذا الويل؟ ما العمل لتحويل جزرنا إلى مدّ نستعيد من خلاله حقوقنا القومية المعتصبة في فلسطين وكيليكيا والإسكندرون وسيناء بدورها، عجزاً فاضحاً عن أن تكون بدايةً عن الأنظمة السياسية القائمة، على الرغم من تضحياتها الكبرى التي تسجل لها على امتداد تاريخها، فإن أصواتاً كثيرة، سياسية وفكرية وأكاديمية، وإعلامية وأزنة-على امتداد الساحة القومية، تتمسك بانتمائها القومي في عالم تتصارع فيه الأمم والقوميات على المصالح والنفوذ، وتتشارك، على اختلاف تياراتها ومشاربها، الدعوة إلى قيام دولة الوحدة والسيادة القومية. رداً على دوليات سايكس - بيكو ولفور، صنعية الاجنبي، هذه الأصوات ترتفع اليوم، مطالبة باتحاد مشرقى، أو (كوتفدرالية مشرقية) بحسب بعض الأبيات الحديثة، وبدولة مدنية، ونظام حكم علماني، مستلهمه في دعوتها الجريئة الأفكار القومية القديمة، لا سيما مبادئ أنطون سعاده القائلة بالوحدة القومية على

تحديات، داخلية وخارجية، يزيد على المستوى السوري، والاتحادية الجبهوية على المستوى العربي العام، والدولة والديموقراطية القومية التي تفصل فصلاً تاماً الدين عن الدولة.

إذ ننتخب، اليوم، هذه الذكرى الاليمة، ذكرى وعد بلفور، فلنعد طرح السؤال الكبير: ما الذي جلب على شعبنا وأمتنا هذا الويل؟ ما العمل لتحويل جزرنا إلى مدّ نستعيد من خلاله حقوقنا القومية المعتصبة في فلسطين وكيليكيا والإسكندرون وسيناء بدورها، عجزاً فاضحاً عن أن تكون بدايةً عن الأنظمة السياسية القائمة، على الرغم من تضحياتها الكبرى التي تسجل لها على امتداد تاريخها، فإن أصواتاً كثيرة، سياسية وفكرية وأكاديمية، وإعلامية وأزنة-على امتداد الساحة القومية، تتمسك بانتمائها القومي في عالم تتصارع فيه الأمم والقوميات على المصالح والنفوذ، وتتشارك، على اختلاف تياراتها ومشاربها، الدعوة إلى قيام دولة الوحدة والسيادة القومية. رداً على دوليات سايكس - بيكو ولفور، ومخالفهم، وعلى صناعة السياسة الاستعمارية الذين لا يباخون، في الاعتبار، حقوق الشعوب الأخرى ومصالحها!

* كاتب وأستاذ جامعي